

العنوان:	الجملة الشرطية في الربع الأخير من القرآن الكريم : دراسة نحوية تطبيقية
المؤلف الرئيسي:	بشارة، نجاه حسن عيسى
مؤلفين آخرين:	الفكي، مصطفى محمد، هاشم، البشري السيد محمد(مشرف)
التاريخ الميلادي:	2000
موقع:	أم درمان
الصفحات:	1 - 148
رقم MD:	661948
نوع المحتوى:	رسائل جامعية
الدرجة العلمية:	رسالة ماجستير
الجامعة:	جامعة أم درمان الاسلامية
الكلية:	كلية اللغة العربية
الدولة:	السودان
قواعد المعلومات:	Dissertations
مواضيع:	النحو، الجملة الشرطية، القرآن الكريم
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/661948

الفصل الرابع الجملة الشرطية والحذف

الحذف لغة: الإسقاط ، ومنه حذفت الشعر إذا أخذت منه (١).

واصطلاحاً: إسقاط الكلام أو كله لدليل (٢).

ومعلوم أنّ الجملة الشرطية تتعرض لحذف بعض أجزائها وقد إهتمّ النحاة بهذه القضية كثيراً، وسوف تعرض الباحثة في المباحث الآتية للمحذوفات التي تطرّق إليها النحاة وجملة الأفكار التي طرحت.

المبحث الأول حذف فعل الشرط

ذكر ابن هشام (٣) أنّ حذف الشرط بدون أداة كثير.

وجاء في حاشية الصبان على شرح الأشموني (٤) أنّ ابن مالك في شرح الكافية ذكر أنّ حذف الشرط أقل من الجواب وأنه في بعض نسخ التسهيل سوى في الكثرة بين حذف الجواب وحذف الشرط المنفي ب"لا".

يمكن حصر المواضع التي حذف فيها فعل الشرط في المطالب الآتية:
المطلب الأول: في الاشتغال وغيره بعد أدوات الشرط :

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ

عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا ﴾ (٥) فمن النحاة (٦) من يعرب الاسم التالي لأداة الشرط على أنه فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل الظاهر بعد الفاعل، وهذه الظاهرة خاصة ب"إن" يقول القيسي: ((ولا يجوز حذف الفعل من شيء من حروف الشرط العاملة، إلا مع إن وحدها وذلك لقوتها وأنها أصل حروف الشرط)) (٧).

أمّا على رأي الكوفيين فلا حذف هنا فهم يجعلون فعل الشرط ما بعد الاسم الذي يلي الأداة، فالاسم إنما هو فاعل قدّم عليه فعله (٨)، وعند الأخفش مرفوع بالابتداء وما بعده الخبر (٩). وهو الراجح لدي الباحثة لأنه أقلّ تكلفاً.

ومن ذلك حذفه بعد "إن" المقترنة ب"ما" الزائدة في غير باب الاشتغال، ومنه قوله تعالى:

﴿ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورٌ ﴾ (١٠)، في الكلام حذف كان على قول الكوفيين (١١).

ومنه حذف فعل الشرط بعد "ما" في غير باب الاشتغال ومن ذلك قوله تعالى:

﴿ وَمَا يَكُفُّ عَنْكُمْ مَنْ نِعْمَةِ اللَّهِ ﴾ (١٢)، يجوز في "ما" وجهان:

(١) اللسان، مادة (حذف).

(٢) البرهان، ج ٣ ص ١٠٣.

(٣) المغني، ج ٢ ص ٧٤٤.

(٤) حاشية الصبان، ج ٤ ص ٢٦.

(٥) النساء : ١٢٨.

(٦) التبيان، ج ١ ص ٣٩٥.

(٧) مشكل إعراب القرآن، ج ٢ ص ٣١٦.

(٨) الإنصاف، ج ٢ ص ٦١٦.

(٩) المصدر السابق، نفس الصفحة.

(١٠) الإنسان : ٣.

(١١) البحر، ج ٣ ص ٤٢١، والتبيان، ج ١ ص ٤١٧، حاشية الشهاب، ج ٣ ص ٣١٦، والكشاف، ج ١ ص ٥٩٢.

(١٢) النحل : ٥٣.

أ. أن تكون موصولة و "بكم" صلتها و "من نعمة" بيان للموصول والموصول في موضع رفع على الابتداء خبره "فمن الله" على زيادة الفاء أي وما بكم من نعمة فهي من الله، وهو الأرجح عند ابن هشام (١).

ب. أن تكون شرطية وفعل الشرط محذوف أي "وما يكن بكم من نعمة فمن الله"، وهو قول الفراء (٢)، والحوافي (٣) والعكبري (٤).

والراجح لدى الباحثة قول ابن هشام وعليه فلا حذف في هذا الموضع.

المطلب الثاني: فيما ظاهره أن فعل الشرط كان:

تحذف كان مع اسمها ويبقى خبرها كثيراً بعد "إن" و "لو" الشرطيتان؛ فالأول

نحو قولهم: ((المرء مقتول بما قتل به إن خنجراً فخنجر وإن سيفاً فسيف)) (٥) وكقول ليلي الأخيلية (٦):

لَا تَقْرَبَنَّ الدَّهْرَ أَلْ مُطَرَّفٍ ** إِنَّ ظَالِمًا أَبَدًا وَإِنْ مَظْلُومًا (٧)

أي إن كنت ظالماً، وإن كنت مظلوماً، ومثله قول النعمان بن المنذر (٨) للربيع بن زياد العبسي من أبيات في قصة جرت له مع نفر من بني عامر بن صعصعة:

قَدْ قِيلَ ذَلِكَ إِنْ صِدْقًا وَإِنْ كَذِبًا ** فَمَا اعْتِذَارُكَ مِنْ قَوْلٍ إِذَا قِيلَ؟ (٩)

أي إن كان المقول حقاً، وإن كان المقول كذباً.

والثاني كقوله ﷺ: ((التَّمِسْ وَلَوْ خَائِمًا مِنْ حَدِيدٍ)) (١٠). أي ولو كان الملتمس خاتماً من حديد

المطلب الثالث: بعد لا النافية:

جوزَ بعض النحاة (١١) حذف فعل الشرط بعد "إن" بشرط وجود قرينة تدل عليه.

ومن ذلك قول الأحوص (١٢):

(١) المغني، تحقيق، مازن المبارك، ص ٨٢٧، ٣٩٨.

(٢) معاني القرآن للفراء، ج ٢ ص ١٠٤.

(٣) البحر، ج ٥ ص ٥٠٢.

(٤) التبيان، ج ٢ ص ٧٩٨.

(٥) الكتاب، ج ١ ص ٥٨.

(٦) هي ليلي بنت عبد الله بن الرُّحَّال من بني عامر بن صعصعة (ت نحو ٨٠هـ) شاعرة فصيحة، ذكية، جميلة. اشتهرت بأخبارها مع توبة بن الحمير. طبقتها في الشعر تلي طبقة الخنساء. كان بينها وبين النابغة مهاجاة. (الأعلام ٢٤٩/٥).

(٧) أمالي ابن الشجري، ج ١ ص ٣٤١، وج ٢ ص ٣٤٧، الكتاب، ج ١ ص ٢٦١، شرح قطر الندى، ص ١٤١، و"الْمُطَرَّفُ" هم قوم من بني عامر، وهم قوم ليلي. ومعنى البيت أن ليلي تصف قومها بالعز والمنعة، وتحذر من الإغارة عليهم، لأن المغير إن كان ظالماً لم يقدر على إيذائهم لشوكتهم، وإن كان مظلوماً طالباً لثأرٍ عندهم عجز عن الانتصاف منهم.

(٨) هو النعمان بن المنذر بن جبلة الغساني (ت نحو ٢٨ق.هـ) أمير بادية الشام قبل الإسلام. نشأ في كنف أبيه. شهد غدر الرومانيين بأبيه، وجعل ديدنه غزو مراكزهم في أطراف سوريا. أسر وأرسل إلى القسطنطينية. (الأعلام ٤٣/٨).

(٩) الخزانة، ج ٢ ص ٧٨، شرح ابن عقيل، ج ١ ص ٢٧١، الكتاب، ج ١ ص ٢٦٠، والجمع، ج ١ ص ١٢٠.

(١٠) صحيح البخاري "كتاب النكاح" — باب التزويج على القرآن وبغير صداق "ج ٦ ص ١٣٨، وصحيح مسلم "كتاب النكاح" — باب الصداق "ج ٤ ص ١٤٣، بلفظ "انظر ولو خائماً من حديد.

(١١) أوضح المسالك، ج ٤ ص ٢١٥، شرح التصريح، ج ٢ ص ٢٥٢، وشرح شذور الذهب، ص ٣٠٨.

(٧) هو عبد الله بن محمد بن عبد الله بن عاصم (ت ١٠٥هـ) لقب بالأحوص لضيق في مؤخرة عينيه. شاعر هجاء. من طبقة جميل بن معمر ونصيب. كان معاصراً لجرير والفرزدق. نفي في عهد الوليد بن عبد الملك إلى دهلك (جزيرة بالبحر الأحمر) لفحش غزله. له ديوان شعر. (الأعلام ١١٦/٤).

فَطَلَّقَهَا فَلَسْتَ لَهَا يَكْفِءُ ** وَإِلَّا يَغْلُ مَقْرَفَكَ الْحُسَامُ (١)
وتابعهم أبو حيان (٢) وذكر أنه لا يحفظ مثل هذا الحذف إلا في إن وحدها.
ونسب إلى ابن عصفور والأبدي (٣) القول بأنه لا يجوز حذف فعل الشرط في
الكلام إلا بشرط تعويض "لا" من الفعل المحذوف (٤) ورد ذلك، ومنه قول الشاعر:
مَتَى تُؤْخَذُوا قَسْرًا يَظُنُّهُ عَامِرٌ ** وَلَا يَنْجُو إِلَّا فِي الصِّقَادِ أَسِيرٌ (٥)
من خلال البحث في الربع الأخير من القرآن لم تجد الباحثة أمثلة لحذف فعل
الشرط وحده.

(١) أوضح المسالك، ج ٤ ص ٢١٥، الخزانة، ج ٢ ص ١٥١، وشرح الأشموني، ج ٢ ص ٣٣٤، وشرح شذور الذهب، ص ٣٠٨، الكفؤ:

(٢) الارتشاف، ج ٢ ص ٥٦١.

(٣) هو أبو إسحاق، إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الغرناطي (ت ٦٥٩ هـ) كان فقيهاً حافظاً، ذاكرةً للغات والأدب، نحويًا ماهراً.
غلب عليه التصوف. مشهور الكرامات، صادق الإخلاص. أخذ القراءة عن أبي عبد الله الحضرمي، والنحو واللغة من ابن يربوع،
والحديث عن سليمان بن حوط الله. (البغية ٤٢٤/١).

(٤) الارتشاف، ج ٢ ص ٥٦١.

(٥) التصريح، ج ٢ ص ٢٥٢، والهمع، ج ٢ ص ٦٣، القسر: القهر. الظنة: بكسر الظاء المعجمة، التهمة. الصِفَاد: بكسر الصاد المهملة،
ما يوثق به الأسير من قيد وغيره.

والشاهد في البيت قوله: "مَتَى تُؤْخَذُوا" حيث حذف فعل الشرط مع أنه غير مسبوق ب"لا" والتقدير "مَتَى تَتَّقُوا تُؤْخَذُوا".

المبحث الثاني حذف فعل الشرط والأداة

قد تحذف الأداة مع فعل الشرط ، لكن يشترط في هذه الحالة أن يتقدّم عليهما طلب بلفظ الشرط ومعناه، أو بمعناه فقط ؛ فالأول نحو قوله تعالى: ﴿اتَّبِعُونِي أَهْدِكُمْ سَبِيلَ الرَّشَادِ﴾ (١)، تقديره: اتبعوني إن تتبعوني أهدكم، ف"أهدكم": مجزوم في جواب شرط محذوف دلّ عليه فعل الطلب المذكور. والثاني نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّي﴾ (٢) أي: تعالوا فإن تأتوا أتلّ، ولا يجوز أن يُقدّر: فإن تتعالوا، لأنّ "تعال" فعل جامد لا مضارع له ولا ماضي (٣).
اختلف النحويون في الفعل المجزوم في جواب الطلب، فذهب سيبويه أن الذي أحدث الجزم هو هذه الجملة السابقة عليه (٤).

أمّا الخليل فقد ذهب إلى أن جملة الأمر نابت مناب الشرط. ويفصل لنا سيبويه ذلك في قوله: ((وزعم الخليل أن هذه الأوائل كلها فيها معنى "إن"، فلذلك انجزم الجواب؛ لأنه إذا قال انتني أنك، إن معنى كلامه إن يكن منك إتيان أنك، وإذا قال: أين بيتك أزرّك، فكأنه قال إن أعلم مكان بيتك أزرّك؛ لأنّ قوله أين بيتك يريد به: أعلمني. وإذا قال ليته عندنا يحدثنا، فإنّ معنى هذا الكلام إن يكن عندنا يحدثنا، وهو يريد ههنا إذا تمّ ما أراد في الأمر. وإذا قال لو نزلت فكأنه قال أنزل)) (٥).
من النحويين الذين تابعوا الخليل، الزبيدي (٦)، وابن عصفور الذي يقول: ((وكل جملة غير محتملة للصدق أو الكذب إذا ضُمّنت معنى الشرط ، فإنها تحتاج إذ ذاك جواباً فتجزمه)) (٧).

أمّا سيبويه فقد تابعه ابن الشجري حيث ذهب إلى أن الجزم إنما كان لأنّ الأمر في "زرنى أكرمك" باب من الشرط حيث كان الثاني مستحقاً بالأول ومسبباً عنه كما يكون الجزاء مستحقاً بالشرط (٨).

هناك تفسير آخر لظاهرة الجزم وهو ما عليه أكثر النحاة، ويعمد هذا التفسير

لاعتبار

الجواب ليس جواباً للأمر وإنما "لشرط" يقدر بعد الجملة الطلبية، وهذا مذهب المبرد الذي يقول: ((وإنما انجزمت بمعنى الجزاء لأنك إذا قلت، انتني أكرمك، فإنما المعنى فإن تأتني أكرمك، لأنّ الإكرام إنما يجب بالإتيان)) (٩). فمعنى كلام المبرد أن يكون ثمة جزء محذوف. وهذا ما صرح به ابن السراج بعد ذلك وهو يتحدث عن أحوال حروف الجزاء حيث يقول: ((وأما الثالث الذي يحذف فيه حرف الجزاء مع ما عمل فيه وفيما بقي من الكلام من دليل عليه وذلك إذا كان

(١) غافر: ٣٨.

(٢) الأنعام: ١٥١.

(٣) شرح شذور الذهب، ص ٣٠٩.

(٤) الكتاب، ج ٣ ص ٩٣-٩٤.

(٥) المصدر السابق، ص ٩٤.

(٦) الواضح، ص ٩٨.

(٧) المقرب، ج ١ ص ٢٧٢.

(٨) أمالي ابن الشجري، ج ١ ص ٢٧٣.

(٩) المفتض، ج ٢ ص ٨٢.

الفعل جواباً للأمر أو النهي أو الاستفهام أو التمني أو العرض، تقول انتني أنك،
فالتأويل: انتني فإنك إن تأتني أنك ((١)).

من الذين نهجوا نهج ابن السراج بالتصريح بحذف العبارة الشرطية أبو علي
الفارسي (٢) والعكبري (٣)، والجرجاني (٤)، وابن يعيش (٥).

وزعم الكوفيين (٦) أن الفعل مجزوم بمعنى جواب الطلب ولا تقدير للشرط فيه،
وهذا الزعم باطل مدفوع، فقد سُمع لفظ الشرط مع جوابه في كثير من معاني الطلب.
وكثيراً ما يرد الطلب ولا جواب بعده، وهذا يعني أن الجواب إذا وجد فهو لشيء آخر
غير الطلب وهو ما ذهب إليه المبرد وهو الرأي الراجح لدى الباحثة.

لا يشترط في الطلب أن يكون بصيغة الأمر، أو النهي، أو الاستفهام، أو غيرها
من صيغ الطلب، بل يجزم الفعل بعد الكلام الخبري إن كان طلباً في المعنى ومنه
قولهم "اتقى الله امرؤ فعل خيراً يثب عليه (٧)؛ أي ليتقي الله، وليفعل خيراً يثب عليه.
ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُحْيِيكُمْ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ
تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ
كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ يَعْتَرُ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ (٨) وجزم "يغفر" هنا ليس لأنه جواب الاستفهام في
صدر الآية، لأن غفران الذنوب ليس مرتبطاً بالدلالة على التجارة الرائجة لأنه قد
تكون الدلالة على الخير ولا يكون أثرها من مباشرة فعل الخير؛ وإنما الجزم لوقوع
الفعل جواباً لقوله "تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله" لأنهما بمعنى آمنوا
وجاهدوا. فالمضارع في كل ما تقدم مجزوم لأنه جواب طلب في المعنى وإن كان
خبراً في اللفظ (٩).

ولا يشترط كذلك أن يكون الأمر بلفظ الفعل ليصح الجزم بعده، بل يجوز أن يكون
اسم فعل أمر نحو قوله تعالى: ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ﴾ (١٠)
وقول عمرو بن الإطنابة (١١):

وقولي كلِّمًا جَشَّاتُ وَجَاشَتْ * مَكَانَكَ تُحْمَدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي (١٢)

ويشترط لصحة الجزم بعد النهي أن يصح دخول "إن" الشرطية عليه نحو: "لا
تدن من الشرّ تسلم" أي: إلا تدن من الشرّ تسلم، فإن لم يصح دخول إن عليه وجب
الرفع بعده، نحو: "لا تدن من الشرّ تهلك"، إذ لا يصح أن تقول: "إلا تدن من الشرّ
تهلك" فساد المعنى المقصود (١٣)، وأجاز ذلك الكسائي (١٤).

(١) الأصول، ج ٢ ص ١٦٨. (٢) الإيضاح، ج ١ ص ٣٢٠.

(٣) التبيان، ج ١ ص ٦٥. (٤) المقتصد، ج ٢ ص ١٠٦٨.

(٥) شرح المفصل، ج ٧ ص ٤٧. (٦) رصف المباني، ص ٣٦٨.

(٦) المقتضب، ج ٢ ص ٦٧. (٨) الصف: ١٠-١١.

(٧) المساعد، ج ٢ ص ١٩٧-١٩٨. (١٠) المائة: ١٠٥.

(١١) هو عمرو بن عمر بن زيد مناة الكعبي الخزرجي. اشتهر بنسبته إلى أمه الإطنابة بنت شهاب. شاعر جاهلي فارس. كان على

رأس الخزرج في المدينة. من الرواة من يده من ملوك العرب في الجاهلية. (الأعلام ٨٠/٥).

(١٢) إنباه الرواة، ج ٣ ص ٢٨١، خزنة الأدب، ج ٢ ص ٤٢٨، وشرح التصريح، ج ٢ ص ٢٤٣، وشرح شذور الذهب، ص ٣١٠،

واللسان مادة "جشأ". جشأت: غلت واضطربت. مكانك: اسم فعل أمر بمعنى اثبت ولا تتورى.

(١٣) شرح شذور الذهب، ص ٣١٠. (١٤) المصدر السابق، نفس الصفحة.

لا يجزم الفعل بعد الطلب إلّا أن كان مقصوداً به الجزاء؛ أي بأن يقصد بيان أن الفعل مسبب عمّا قبله، كما أن جزاء الشرط مسبب عن الشرط، فإن لم يقصد ذلك وجب الرفع إذ ليس هناك شرط مقدّر، ومن ذلك قول الله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ﴾ (١)(٢)، وقوله: ﴿فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا لَا تَخَافُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى﴾ (٣)(٤)، وقوله: ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا يَرْتِي﴾ (٥)(٦)، وقوله: ﴿وَلَا تَمُنْ تُسْتَكْثِرُ﴾ (٧)(٨)(٩).

جاء حذف الأداة مع فعلها في جواب الطلب المجزوم في الربع الأخير من القرآن تسع عشرة مرة كان الطلب فيها كلها بصيغة فعل الأمر والجواب مضارع مجزوم، ومن ذلك قول الله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ فِي النَّارِ لِخَزَنَةِ جَهَنَّمَ ادْعُوا رَبَّكُمْ يُخَفِّفْ عَنَّا يَوْمًا مِّنَ الْعَذَابِ﴾ (١٠)، وقوله: ﴿قَدَرَهُمْ يَخْوضُوا وَيَلْعَبُوا حَتَّى يُلَاقُوا يَوْمَهُمُ الَّذِي يُوعَدُونَ﴾ (١١)، وقوله: ﴿ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ يَنْقَلِبْ إِلَيْكَ الْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ﴾ (١٢)(١٣).

(١) التوبة : ١٠٣. (٢) جملة "تطهرهم" في موضع النصب على أنها نعت لـ "صدقة".

(٣) طه : ٧٧.

(٤) جملة "لا تخاف" في موضع الحال من فاعل "ضرب". ويجوز أن تكون استئنافية لا محل لها من الإعراب.

(٥) مريم : ٥-٦. (٦) جملة "يرثني" في موضع النصب على أنه صفة لـ "ولياً".

(٧) المدثر : ٦. (٨) جملة "تستكثر" في موضع الحال من فاعل "تمنن".

(٨) قراءة الحسن "وَلَا تَمُنْ تُسْتَكْثِرُ" جزماً. "المحتسب، ج ٢ ص ٣٣٧-٣٣٨.

(١٠) غافر : ٤٩. (١١) الزخرف : ٨٣.

(١٢) الملك : ٤.

(١٣) قرأ الجمهور "ينقلب" بالجزم على جواب الأمر، والخوارزمي عن الكسائي برفع الباء؛ أي "فينقلب" على حذف الفاء، أو في موضع الحال المقدرة. (البحر، ج ٨ ص ٢٩٩، والحجة لابن خالويه، ص ١٥٩).

المبحث الثالث حذف جملة الجواب

جملة الجواب هي أكثر أجزاء الجملة الشرطية تعرضاً للحذف، وذكر النحويون (١) أن حذف الأجوبة يكون في مواقع التفضيم والتعظيم ولعلم المخاطب بها.

وذكر الفراء (٢) أن العرب تحذف جواب الشيء إذا كان معلوماً إرادة الإيجاز. ويقول المبرد: ((لا يجوز الحذف حتى يكون المحذوف معلوماً بما يدل عليه من متقدم خبر أو مشاهدة حال)) (٣).

يذهب النحاة إلى أن فعل الشرط في الجملة محذوفة الجواب لا بد أن يكون بصيغة الماضي (٤)، لفظاً ومعنى، أو معنى فقط. فمثال الأول قوله تعالى: ﴿ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ (٥).

ومثال الثاني قوله تعالى: ﴿ لَئِنْ لَمْ يَرْحَمْنَا رَبُّنَا وَيَغْفِرْ لَنَا لَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾ (٦). ويذكر أبو حيان أن الكوفيون سوى الفراء، يجيزون أن يكون فعل الشرط في الجملة محذوفة الجواب مضارعاً (٧)، ومن شواهدهم قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَتْ رَسُولٌ مِنْ قَبْلِكَ وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ ﴾ (٨)، والتقدير - والله أعلم - إن يكذبوك فلا تحزن، فقد كذبت رسل من قبلك.

يمكن حصر مواضع حذف الجواب في المطالب الآتية:
المطلب الأول: لقيام ما يدل عليه مقامه:

إذا كان دليل الجواب الحال المحل الجواب ليس مترتباً على الشرط كان الجواب محذوفاً، وهذا الدليل يكون مقروناً بالفاء إذا لم يصلح أن يكون شرطاً. ورد مثل هذا النوع من الحذف في الربع الأخير من القرآن سبع مرات، ومن ذلك قوله تعالى:

﴿ فَإِنْ أَعْرَضُوا فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا ﴾ (٩) "مَا أَرْسَلْنَاكَ" تعليل للجواب المقدر، وقوله: ﴿ إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾ (١٠) جواب الشرط محذوف؛ أي يمح أنتمكما، وقوله: "فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا" بيان لسبب التوبة وهو دليل الحذف. وأجاز قوم أن يكون ما عدّ دليلاً هو الجواب على أن المعنى فلتوبتكما موجب أو فقد وجد منكما ما يوجب التوبة (١١).

المطلب الثاني: إذا عُرِف معنى الجواب:

يعدّ الجواب محذوفاً إذا عرف معناه. يقول سيبويه: ((سألت الخليل عن قوله جلّ ذكره: ﴿ حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾ (١٢) أين جوابها ؟ وعن قوله جلّ وعلا:

- | | |
|---|--|
| (١) البرهان، ج ٣ ص ١٨٣. | (٢) معاني القرآن للفراء، ج ٢ ص ٦٣. |
| (٣) المقتضب، ج ٢ ص ٨١. | (٤) التسهيل، ص ٢٤٠، والكتاب، ج ٣ ص ٦٣. |
| (٥) النحل: ٤٣. | (٦) الأعراف: ١٤٩. |
| (٧) الارتشاف، ج ٢ ص ٥٦٠. | (٨) فاطر: ٤. |
| (٩) الشورى: ٤٨. | (١٠) التحريم: ٤. |
| (١١) التبيان، ج ٢ ص ١٢٢٩، والجامع لأحكام القرآن، ج ٨ ص ١٨٩. | (١٢) الزمر: ٧٣. |

﴿ وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرَوْنَ الْعَذَابَ ﴾ (١)، ﴿ وَلَوْ تَرَى إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ ﴾ (٢) فقال: إنَّ العرب قد تترك في مثل هذا الخبر [الجواب] في كلامهم، لعلم المخبر لأي شيء وضع هذا الكلام (٣).

وعن حذف الجواب في الآية: ﴿ فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُمْ بِآيَةٍ ﴾ (٤)، قال الفراء فافعل مضمرة، بذلك جاء التفسير، وذلك معناه إنما تفعله العرب في كل موضع يعرف فيه معنى الجواب، ألا ترى إنك تقول للرجل: أن استطعت أن تتصدق، إن رأيت أن تقوم معنا بترك الجواب، لمعرفتك بمعرفته به. فإذا جاء ما لا يعرف جوابه إلا بظهوره أظهرته، كقولك للرجل: إن تقم تصب خيراً، لأبد في هذا من جواب لأن معناه لا يعرف إذا طرح (٥).

ورد مثل هذا النوع من الحذف في موضع البحث ثمانين مرات، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا انشَقَّتْ السَّمَاءُ فَكَانَتْ وَرْدَةً كَالدِّهَانِ ﴾ (٦) الجواب محذوف تقديره "رأيت أمراً عظيماً"، وقيل "فما أعظم الهول". وقوله: ﴿ بَلِ الْإِنْسَانُ عَلَى نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ وَلَوْ أَلْقَى مَعَاذِيرَهُ ﴾ (٧) تقدير الجواب "ما قبلت منه".

المطلب الثالث: إذا سبقه ذو جواب:

إذا تقدّم على الشرط ما يقتضي جواباً، حذف جواب الشرط؛ لدلالة جواب ما قبله عليه، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ ﴾ (٨)، حذف جواب الشرط لدلالة الجواب القسم عليه (٩). وقوله تعالى: ﴿ وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُكْذِبِينَ الضَّالِّينَ فَنُزِّلْ مِنْ حَمِيمٍ ﴾ (١٠)، حذف جواب "إن" لدلالة جواب "أمّا" عليه (١١). وقوله تعالى: ﴿ أَرَأَيْتَ إِنْ كَذَّبَ وَتَوَلَّى أَلَمْ يَعْلَمْ بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى ﴾ (١٢)، حذف جواب "إن" لدلالة جواب الاستفهام عليه (١٣).

(١) البقرة: ١٦٥.

(٢) الكتاب، ج ٣ ص ١٠٣.

(٣) الأنعام: ٢٧.

(٤) معاني القرآن، للفراء، ج ١ ص ٣٣١-٣٣٢.

(٥) الأنعام: ٣٥.

(٦) القيامة: ١٤-١٥.

(٧) الرحمن: ٣٧.

(٨) سيتم تفصيل هذه القضية ص ٨٥.

(٩) الزمر: ٣٨.

(١٠) لتفصيل هذه المسألة أنظر ص ٨٨.

(١١) الواقعة: ٩٢-٩٣.

(١٢) أنظر ص ٩٠ لتفصيل هذه المسألة.

(١٣) العلق: ١٣-١٤.

المبحث الرابع الجملة الشرطية والقسم

المطلب الأول: تعريف القسم:

عرّف النحاة القسم: ((بأنه يمين يقسم بها الحالف ليؤكد بها شيئاً يخبر عنه من إيجاب أو جحد وهو جملة يؤكد بها جملة أخرى، فالجملة المؤكدة هي المقسم عليه، والجملة المؤكدة هي القسم، والاسم الذي يدخل عليه حرف القسم هو المقسم به، مثال ذلك: "أحلف بالله إن زيدا قائم" فقولك: "إن زيدا قائم" هي الجملة المقسم عليها، وقولك: "أحلف بالله" هو القسم الذي وكدت به "إن زيدا قائم" والمقسم به اسم الله عز وجل ((١)).

والتعبير الشرطي نظراً لأنه في معظم حالاته يقع في المستقبل فإنه يحتاج إلى نوع من التوكيد لوقوعه فيما تدعو له حالة السامع لمثل هذا التوكيد كأن يكون شاكاً أو منكراً لوقوع الجواب في المستقبل.

المطلب الثاني: جملة القسم:

للقسم جملتان بمثابة الجملة الواحدة، وهما: جملة القسم وجملة جواب القسم. وجملة القسم إما أن تكون اسمية نحو: "يمين الله" و"عهد الله" وإما أن تكون فعلية نحو قول الله ﷻ: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُقْسِمُ الْمُجْرِمُونَ مَا لِيُثْبِتَا غَيْرَ سَاعَةٍ﴾ (٢). أما جملة جواب القسم فقد تكون اسمية وقد تكون فعلية. فإن كان الجواب جملة اسمية فهو: إما أن يكون مثبتاً أو منفيّاً. فإن كان مثبتاً أكد بـ "إن" و"اللام" نحو قوله تعالى: ﴿وَالْقُرْءَانِ الْحَكِيمِ إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾ (٣) ويصح الاكتفاء بأحدهما نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾ (٤). وإن كان جملة اسمية منفية وجب تصديرها بـ "ما" النافية أو "لا" أو "إن"، نحو قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ تَكُونُوا أَقْسَمْتُمْ مِنْ قَبْلِ مَا لَكُمْ مِنْ زَوَالٍ﴾ (٥). وأما إن كان الجواب جملة فعلية ففعلها إما أن يكون مضارعاً أو ماضياً. فإن كان مضارعاً، إما أن يكون مثبتاً أو منفيّاً. فإن كان مثبتاً اقترنت به اللام وختم بنون التوكيد، نحو: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾ (٦). أما إن كان المضارع منفيّاً نفي بـ "لا"، و"ما" و"إن" نحو قوله تعالى: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مَنْ يَمُوتُ﴾ (٧). وإن كان الجواب جملة فعلية مصدرية بماضٍ مثبت اقترنت باللام وقد نحو قوله تعالى: ﴿قَالُوا تَاللَّهِ لَقَدْ أَتَرَكْنَا اللَّهَ عَلَيْنَا﴾ (٨)، وذهب ابن عقيل (٩) إلى أنه ربما حذفت اللام

(١) ابن سيده، أبو الحسن، علي بن إسماعيل (ت ٤٥٨ هـ) المخصص، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٧م، المجلد الرابع السفر الثالث عشر

ص ١١٠.

(٣) يس : ٢٠٣.

(٢) الروم : ٥٥.

(٥) إبراهيم : ٤٤.

(٤) إبراهيم : ٧.

(٧) النحل : ٣٨.

(٦) العنكبوت : ٦٩.

(٩) شرح ابن عقيل، ج ٢ ص ٣٨١.

(٨) يوسف : ٩١.

وقد، وذلك إن طالت جملة القسم نحو قوله تعالى: ﴿ قَتَلَ أَصْحَابُ الْأَخْذُودِ ﴾ (١). وإن كان الماضي جامداً غير "ليس" تصدرّ الجواب باللام فقط نحو "والله لعسى التوفيق يصحب المخلص" وإن كان "ليس" لم يقترن بشيء نحو "والله ليس طول العمر بالسنوات".

وإن كان الماضي منفياً صدرّ بـ "ما" نحو: ﴿ وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُقْسِمُ الْمُجْرِمُونَ مَا لِيُؤْتُوا غَيْرَ سَاعَةٍ ﴾ (٢) أو "إن" نحو: ﴿ ثُمَّ جَاءُوكَ يُحْلِفُونَ بِاللَّهِ إِنَّ أَرْضَنَا إِلَّا إِحْسَاءًا وَتَوْفِيقًا ﴾ (٣).

المطلب الثالث: اللام الموطئة للقسم:

هي اللام الداخلة على أداة الشرط للإيذان بأن الجواب بعدها مبنيٌّ على قسم قبلها ظاهر أو مقدر لا على الشرط. ومن الأول قول الشاعر:

لعمري، لئن كنتم على النأي والغنى * يكم مثل ما بي، إنكم لصديق (٤)
ومن الثاني قوله تعالى: ﴿ وَلَئِنْ شِئْنَا لَنَذْهَبَنَّ بِالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ ﴾ (٥). وسميت بالموطئة للقسم (٦)، لأنها وطأت الجواب للقسم أي مهدت له.

وقد أطلق عليها لام الشرط (٧) قال الزجاجي: ((فهذه اللام يسميها بعضهم لام الشرط للزومها حرف الشرط واستقبالها بالجزاء مؤكداً وهي في الحقيقة لام القسم كأن قبلها قسماً مقدراً هذا جوابه)) (٨).

فالزجاجي بهذا القول يخالف مذهب شيخه الزجاج الذي يذهب إلى أن دخول لام القسم يكون على الجواب لأنك تقسم على كلامك، أما الداخلة على الأداة فهي لبيان أن الجملة بكمالها معقودة للقسم (٩).

أكثر ما تدخل هذه اللام على "إن"، نحو قوله تعالى: ﴿ لَئِنْ لَمْ تَنْتَهِ يَأْتُوكَ لَتَكُونَنَّ مِنَ الْمَرْجُومِينَ ﴾ (١٠). وقد تدخل على غيرها قليلاً، نحو قوله تعالى: ﴿ لَمَنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْكُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ (١١).

المطلب الرابع: اجتماع الشرط والقسم:

معلوم أن للشرط جواب كما للقسم جواب، فإذا اجتمعا معاً جواب أحدهما أغنى عن جواب الآخر، لأن ذكرهما معاً فيه تكرار، وقد تكلم النحاة عن هذه القضية

كثيراً، ومدار الكلام الجواب لأيُّهما؟ للشرط أم للقسم؟ وإليك تفاصيل هذه القضية:

أ. إذا تقدّم على القسم شرط امتناعي أو غير امتناعي حذف جواب القسم لدلالة جواب الشرط عليه (١٢) نحو: "إن تكرمني أكرمك والله" فالجواب هنا مضارع مجزوم فهو جواب الشرط، إذ لو كان جواب القسم لاقترن باللام ونون التوكيد.

ب. إذا تقدّم القسم على الشرط ولم يسبقهما ذو خبر، كان الجواب للقسم وحذف

(٣) النساء : ٦٢.

(٢) الروم : ٥٥.

(١) البروج : ٤.

(٤) البيت من شواهد الخزانة، ج ٤ ص ٥٣٩، والمغني، ج ١ ص ٢٦٠.

(٦) شرح المفصل، ج ٩ ص ٢٢، والمغني، ج ١ ص ٦٢.

(٥) الإسرائ : ٨٦.

(٨) كتاب اللامات.

(٧) شرح المفصل، ج ٩ ص ٢٢.

(٩) الزجاج، معاني القرآن، ج ١ ص ١٦٤، ج ١٢ ص ٤٤٥.

(١١) الأعراف : ١٨.

(١٠) الشعراء : ١١٦.

(١٢) النحو الوافي، ج ٤ ص ٤٣٢.

جواب الشرط (١) نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾ (٢) فالجواب هنا تعيّن للقسم، إذ لو كان جواب الشرط لكان مجزوماً فقال "لأزيدنكم" وقوله: ﴿وَلَئِنْ أَتَيْتُمْ أَهْوََاءَهُمْ بَعْدَ مَا جَاءَكُمْ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا وَاقٍ﴾ (٣) فجملة "مالك من الله..." جواب القسم إذ لو كانت جواب الشرط لاقتربت بالفاء لأنها جملة اسمية.

ج. أمّا إذا اجتمع الشرط والقسم وتقدّم عليهما ذو خبر، رُجِحَ الشرط مطلقاً سواء أ كان متقدّماً أو متأخراً، فيجاء الشرط ويحذف جواب القسم فتقول: "زيد إن قام والله أكرمه" و "زيد والله إن قام أكرمه" (٤).

د. إذا اجتمع شرط وقسم وكان القسم مقترناً بالفاء، يكون لكلّ من الشرط والقسم جوابه نحو: "أنا إن أتيتني فوالله لأتيتك" فجملة "لأتيتك" (٥) هي جملة جواب القسم وجملة "فوالله لأتيتك" هي جملة جواب الشرط، وقد اقترنت بالفاء لأنها اسمية. اجتمع الشرط والقسم في الربع الأخير من القرآن أربع عشرة مرة وفي كل المواضع كان القسم هو المقصود الأساس لذلك حذف جواب الشرط لدلالة جواب القسم عليه، وكان ذلك على النحو الآتي:

- مع "إن" جاء الحذف في ثلاثة عشر موضعاً ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَوْحَىٰ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ (٦) فالجواب هنا للقسم إذ لو كان للشرط لم يقترن باللام ونون التوكيد ولجاء مجزوماً، وقوله: ﴿وَلَئِنْ رُجِعْتُ إِلَىٰ رَبِّي إِنَّ لِي عِنْدَهُ لَلْحُسْنَىٰ﴾ (٧) الجواب للقسم، ولو كان للشرط لاقترن بالفاء لأنه مبدوء بكلمة لها الصدارة وهي "إن"، وقوله: ﴿لَئِنْ أَخْرَجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ﴾ (٨) فالجواب أيضاً للقسم إذ لو كان للشرط لوجب اقترانه بالفاء لأن المضارع المنفي المرفوع لابدّ من اقترانه بالفاء باعتباره خبر لمبتدأ محذوف.

- أمّا مع "لو" فقد اجتمع القسم مع الشرط مرة واحدة وذلك في قوله تعالى: ﴿كَلَّا لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ الْيَقِينِ لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ﴾ (٩) واضح من سياق الجملة أنّ جواب الشرط محذوف لدلالة جواب القسم عليه، إذ لو كان للشرط لم يقترن المضارع بنون التوكيد المشددة.

(١) شرح ابن عقيل، ج ٢ ص ٣٥٠.

(٣) الرعد : ٣٧.

(٢) إبراهيم : ٧.

(٥) كافية ابن الحاجب، ج ٢ ص ٣٩.

(٤) المصدر السابق، ص ٣٥١.

(٧) فصلت : ٥٠.

(٦) الزمر : ٦٥.

(٩) التكاثر : ٦٥.

(٨) الحشر : ١٢.

المبحث الخامس توالي الشرط على الشرط

قيل إن توالي شرطان بعطف فالجواب للشرط الأول عند ابن مالك لسبقه (١) وفصل غيره فقال (٢): إن كان العطف بـ "الواو" فالجواب لهما لأن الواو للتشريك والجمع نحو "إن تأتني وإن تحسن إلي أحسن إليك". وإن كان العطف بـ "أو" فالجواب لأحدهما لأن "أو" لأحد الشيئين نحو "إن جاء زيد أو إن جاءت هند فأكرمه أو فأكرمها". وإن كان العطف بـ "الفاء" فالجواب للشرط الثاني وحذف جواب الأول. وإن كانت بينهما الفاء الرابطة فالجواب للشرط الثاني والجملة الشرطية الثانية هي في محل جزم جواب الشرط الأول نحو قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَن تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ (٣). أمّا إن اجتمع شرطان بدون عطف فالجواب للأداة الأولى وحدها (٤) ما لم تقم قرينة تُعين غيرها، أما باقي الأدوات فجوابها محذوف. في الربع الأخير من القرآن توالي الشرط على الشرط بدون عاطف في ثمانية مواضع تفصيلها على النحو الآتي:

- تقدّمت "أما" على "إن" في ثلاثة مواضع ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا إِن كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ قَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَلَّتْ نَعِيمٌ﴾ (٥)، يقول ابن السجري: ((الفاء جواب أمّا لأمرين: أحدهما تقديمها على إن. والآخر: أن جواب "أما" لا يحذف في السعة والاختيار وجواب "إن" قد يحذف في الكلام)) (٦).

وذهب أبو علي الفارسي إلى أن الجواب لـ "إن" فيكون جواب "أما" محذوفاً (٧). وذهب الأخفش إلى أن الفاء لهما جميعاً (٨).

أما ابن مالك فقد بيّن لنا لماذا كان الجواب لأمّا بقوله: ((فإن كان أول الشرطين "أما" كانت أحق بذلك من وجهين: أحدهما أن جوابها إذا انفردت لا يحذف أصلاً وجواب غيرها إذا انفردت يحذف كثيراً لدليل. وحذف ما عهد حذفه أولى من حذف ما لم يُعهد حذفه. الثاني: أن "أما" قد ألترزم معها حذف فعل الشرط وقامت هي مقامه، فلو حُذف جوابها لكان ذلك إجحافاً و"إن" ليست كذلك)) (٩).

والظاهر أن قول الأخفش أقل تكلفاً لأن فيه جعل الجواب لهما.

(٢) شرح التصريح، ج ٢ ص ٢٥٣.

(١) التسهيل، ص ٢٣٩.

(٤) الكتاب، ج ١ ص ٢٤٤، والمقتضب، ج ٢ ص ٧٠.

(٣) البقرة: ٣٨.

(٥) أمالي ابن السجري، ج ١ ص ٣٥٦.

(٥) الواقعة: ٨٩، ٨٨.

(٨) المصدر السابق، نفس الصفحة.

(٧) البحر، ج ٨ ص ٢١٦.

(٩) شرح الكافية، ج ٣ ص ١٦٤٧-١٦٤٨. (١١) سورة الفجر: ١٦، ١٥.

• تقدّمت " أمّا " على " إذا " في موضعين، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا
الْإِنْسَانُ إِذَا مَا ابْتَلَاهُ رَبُّهُ فَأَكْرَمَهُ وَنَعَّمَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَكْرَمَنِي وَأَمَّا إِذَا مَا ابْتَلَاهُ
فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَهَانَنِ ﴾ (١٠).

من اعتراض الشرط على الشرط أيضاً قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ لَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ وَنِسَاءٌ
مُؤْمِنَاتٌ لَّمْ تَعْلَمُوهُمْ أَنْ تَطَّوُّوهُمْ فَتُصِيبَكُمْ مِنْهُمْ مَعَرَّةٌ بِغَيْرِ عِلْمٍ لِّيُدْخِلَ اللَّهُ فِي رَحْمَتِهِ
مَنْ يَشَاءُ لَوْ تَزَيَّلُوا لَعَذَّبْنَا الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾ (١).
جاء في البيان حذف جواب "لولا" لدلالة جواب "لو" عليه (٢).
وجاء في البرهان: ((هذه الآية هي العمدة في هذا الباب فالشرطان هما "لولا" و
"لو" وقد اعترضنا وليس معهما إلا جواب واحد متأخر عنهما وهو لعذبنا)) (٣).

المبحث السادس توالي الاستفهام والشرط

إذا دخلت همزة الاستفهام على الشرط فالجواب لأيهما؟
 سيبويه يجعل الجواب للشرط فيجزمه إن كان مضارعاً (١).
 أمّا يونس فيجعل الجواب لهمزة الاستفهام وجواب الشرط محذوف فلو كان مضارعاً
 لرفع لأنه جواب الاستفهام (٢).
 وقال آخرون (٣) إن جملة جواب الشرط تقدّر في المعنى والإعراب إذا تقدّم الاستفهام
 على أداة الشرط وذكر جواب الاستفهام نحو "إن عاد زيد تعود؟" فإن الفعل
 "تعود" لم يجزم لأنه جواب الاستفهام، وقد دلّ على جواب الشرط فحذف. ويجوز
 ذكر جواب الشرط وحذف جواب الاستفهام، نحو قوله تعالى: ﴿أَقْلَيْنِ مِتَّ فَهَمَّ
 الْخَالِدُونَ﴾ (٤)؛ إذ لو كانت الجملة الاسمية "هم الخالدون" جواباً للاستفهام ما دخلتها
 الفاء؛ لأنّ الفاء لا تدخل في جواب الاستفهام وإنّما تدخل في جواب الشرط مما لم
 يستوفِ شروط الجواب كما ذكر من قبل.
 قد يتأخّر الاستفهام ولكنه يقدر قبل الشرط نحو قولك: "إن أكرمتك أنكرمتني؟"
 فالنقدير فيه "إن أكرمتك تكرمتني؟" حذف جواب الشرط لدلالة جواب الاستفهام
 عليه.

وحمل عليه أيضاً قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ بَعَثَ أَوْ جَهْرَةً هَلْ
 يَهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمُ الظَّالِمُونَ﴾ (٥).
 قد تدخل الفاء على الجواب فيتعين أنه جواباً للشرط في محل جزم نحو قوله تعالى:
 ﴿قَالَ يَاقَوْمِ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كُنْتُ عَلَى بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي وَأَتَانِي مِنْهُ رَحْمَةٌ فَمَنْ يَنْصُرُنِي مِنَ
 اللَّهِ إِنْ عَصَيْتُهُ﴾ (٦).

من هذا ترى الباحثة أنّ تعيين الجواب لأحدهما خاضع للقريضة التي تتحكم فيه
 فتجعله لهذا أو لذاك، دون أن يختص به واحداً منهما في كلّ الأساليب ما لم يمنع مانع
 كالفاء التي تُعين الجواب للشرط.

اجتمع الاستفهام مع الشرط في الربع الأخير من القرآن في سبعة مواضع، ذكر
 فيها الجواب الشرط في موضع واحد فقط وذلك في قوله تعالى: ﴿أَقْمِنَ حَقَّ عَلَيْهِ
 كَلِمَةَ الْعَذَابِ أَفَأَنْتَ تُنْقِذُ مَنْ فِي النَّارِ﴾ (٧)

يقول السمين في تخريج الآية أعلاه: ((في "مَنْ" هذه وجهان: أظهرهما أنها
 موصولة في محل رفع بالابتداء وخبره محذوف، فقدّره أبو البقاء "كمن نجا" وقدّره
 الزمخشري "فأنت تحنو به" قال حذف لدلالة "فأنت تنقذ" وقدّره غيره "تتأسف
 عليه". وقدّره آخرون "يتخلص منه" أي: من العذاب/ وقدّره الزمخشري على عادته

(٢) المصدر السابق، نفس الصفحة.

(١) الكتاب، ج ١ ص ٤٤٣.

(٤) الأنبياء: ٣٤.

(٣) شرح التصريح، ج ٢ ص ٢٥٤.

(٦) هود: ٦٣.

(٥) الأنعام: ٤٧.

(٧) الزمر: ١٩.

جملة بين الهمزة والفاء تقديرها: أفأنت مالك أمرهم، فمن حقّ عليه كلمة العذاب. وأمّا غيره فيدّعي أنّ الأصل تقديم الفاء وإنما أُخِّرَتْ بما تستحقّه الهمزة من التصدير. والثاني: أنّ تكون "مَنْ" شرطية وجوابها: أفأنت، فالفاء فاء الجواب دخلت على جملة الجزاء، وأعيدت الهمزة لتوكيد معنى الإنكار، وأوقع الظاهر وهو "من في النار" موقع المضمر، إذ كان الأصل أفأنت تُنْقِذُهُ، وإنما وقع موقعه شهادة عليه بذلك. وإلى هذا نحا الحوفي والزمخشري.

قال الحوفي: (وجيء بألف الاستفهام لمّا طال الكلام توكيداً، ولولا طوله لم يجز الإتيان به؛ لأنه لا يصلح في العربية أن يأتي بألف الاستفهام في الاسم وألف أخرى في الجزاء. ومعنى الكلام: أفأنت تُنْقِذُهُ).

وعلى القول بكونها شرطية يترتب على قول الزمخشري وقول الجمهور مسألة: وهو أنه على قول الجمهور يكون قد اجتمع شرط واستفهام، وفيه حينئذٍ خلاف بين سيبويه ويونس: هل الجملة الأخيرة جواب الاستفهام وهو قول يونس، أو جواب للشرط، وهو قول سيبويه؟ وأمّا على قول الزمخشري فلم يجتمع شرط واستفهام؛ إذ أداة الاستفهام عنده داخلة على جملة محذوفة عطفت عليها جملة الشرط، ولم يدخل على جملة الشرط. وقوله: "أفأنت تُنْقِذُ" استفهام توقيف وقُدِّم فيه الضمير إشعاراً بأنك لست قادراً على إنقاذه، وإنما القادر عليه الله وحده (١).

وحذف جواب الشرط في قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كَانَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ثُمَّ كَفَرْتُمْ بِهِ مَنْ أَضَلُّ مِنْ هُوَ فِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ﴾ (٢)، الجواب محذوف تقديره "فلا أحد أضلّ منكم" (٣).

وقوله: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كَانَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَكَفَرْتُمْ بِهِ وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى مِثْلِهِ فَأَمَنْ وَاسْتَكْبَرْتُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ (٤)، الجواب محذوف تقديره "فقد ظلمتم" (٥).

وقوله: ﴿أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ عَلَى الْهُدَىٰ أَوْ أَمَرَ بِالْتَّقْوَىٰ﴾ (٦)، الجواب محذوف تدل عليه جملة الاستفهام (٧)، وجعل الزمخشري جملة الاستفهام جواب الشرط (٨).

(١) الدر المنصون، ج ٩ ص ٤١٩-٤٢٠.

(٢) فصلت: ٥٢. (٣) البحر، ج ٧ ص ٥٠٥.

(٤) الأحقاف: ١٠. (٥) البحر، ج ٨ ص ٥٧.

(٦) العلق: ١٣-١٤. (٧) البحر، ج ٨ ص ٤٩٤.

(٨) الكشف، ج ٤ ص ٢٢٤.

المبحث السابع حذف جملة الشرط والجواب وبقاء الأداة

قيل (١) إنهما يحذفان معاً مع "إن" دون سائر الأدوات واختصت إن بذلك لأنها أم الباب ولأنه لم يرد في غيرها.

وذكر ابن مالك أن حذفهما معاً ضرورة (٢)، وذكر أبو حيان أن ابن مالك تبع في ذلك ابن عصفور، وأنه لم ينص غيرهما على ذلك بل أطلقوا الجواز إذا فهم المعنى (٣).

وأجاز ابن هشام حذفهما معاً (٤) واستشهد بقول رؤبة بن العجاج (٥):
قالت بنات العم: يا سلمى وإن كان فقيراً مُعْدَمًا؟ قالت: وإن (٦)
أي: وإن كان كذلك رضيته، ولم يخص ابن هشام بهذه الظاهرة الشعر.

ووافقه السيوطي (٧) في هذه المسألة.

لم تقف الباحثة في الربع الأخير من القرآن إلا على موضع واحد محمول في أحد التأويلات على حذفهما وهو قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنِّي لَنْ يُخِيرَنِي مِنَ اللَّهِ أَحَدٌ وَلَنْ أَجِدَ مِنْ دُونِهِ مُلْتَحَدًا إِلَّا بَلَاغًا مِنَ اللَّهِ وَرِسَالَاتِهِ﴾ (٨).

قيل أن الاستثناء في الآية منقطع، وقيل أنه متصل، وأجاز النحويون أن تكون "إلا" في نية الانفصال أي: "إن لا" على أن "إن" شرطية و"لا" نافية فيكون في الكلام حذف فعل الشرط وجوابه، وفيه جعل "لا" بمعنى "لم" أي: إن لم أبلغ رسالات ربي فلن يجيرني منه أحد، ودل على فعل الشرط المصدر المنصوب "بلاغاً" والمسألة عند الفراء (٩) من باب قولنا: "إن لا قياماً قعوداً" أي إن لم تقم قياماً فأقعد قعوداً.

(١) حاشية الصبان، ج ٤ ص ٢٦، وشرح التصريح، ج ٢ ص ٢٥٢.

(٢) التسهيل، ص ٢٣٩. (٣) الهمع، ج ٢ ص ٦٣.

(٤) المغني، ج ٢ ص ٧٢٤.

(٥) هو رؤبة بن عبد الله العجاج بن رؤبة التيمي (١٤٥ هـ) راجز من الفصحاء المشهورين. كان أكثر إقامته بالبصرة. أخذ عنه أعيان أهل اللغة، وكانوا يحتجون بشعره، ويقولون بإمامته في اللغة. له ديوان شعر. (المؤتلف والمختلف ص ١٢١، الأعلام ٣/٣٤).

(٦) البيت من شواهد الخزانة، ج ٣ ص ٦٣٠، وشرح ألفية ابن الناطم، ص ٧٠٧.

(٧) الهمع، ج ٢ ص ٦٣. (٨) الجن: ٢٢، ٢٣.

(٩) معاني القرآن للفراء، ج ٣ ص ١٩٥.